الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الاولى
الجلسة ١٧
المعقودة يوم الجمعة
٢٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر حرفي للجلسة السابعة عشرة

الرئيس : السيد مروزفيتش (بولندا)

المحتويات

- مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح (تابع)

Distr. GENERAL
A/C.1/46/PV.17
8 November 1991

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-61563 ٢١٨٦ب(٩١)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

البنود من ٤٧ الى ٦٥ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم الاول على قائمة المتكلمين لجلسة هذا الصباح ، هو المراقب من سويسرا ، وأعطيه الكلمة الآن .

السيد شنو - ريبوند (سويسرا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد شهد العام الماضي تقدما لم يكن متوقعا لكنه جدير بالترحاب في ميدان نزع السلاح .

إن الاتفاق الذي تسنى التوصل اليه في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (ستارت) والتخفيضات من جانب واحد التي أعلنتها مؤخرا الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من شأنهما أن يساعدا في تيسير تمديد معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية في عام ١٩٩٥ . وبعد قبول دول أخرى بالمعاهدة وما أعلنته فرنسا والصين من اعتزامهما قبول هذه المعاهدة الهامة فانها ستصبح قريبة من العالمية . ونحن واثقون من أن الدول القليلة التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية ستأخذ هذه التطورات في الحسبان .

بيد أن هذا التطور الايجابي ، خيمت عليه سحابة قاتمة الى حد ما بالاحداث المؤسفة التي تذكر بما ينطوي عليه انتشار الاسلحة الذرية والبيولوجية والكيميائية من صعوبات . ويحضرنا في هذا الصدد بصفة خاصة الاكتشافات المروعة للانتهاكات الصارخة من جانب العراق لمعاهدة عدم الانتشار ولاتفاق الضمانات المبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

إن نظام الضمانات الذي تطبقه الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى الآن لا يطبق إلا على المنشآت التي يتفق على أنها تخضع لاتفاق الضمانات ، مما جعل النظام موضع التشكيك . ومن ثم ، يتعين على الوكالة ودولها الاعضاء أن تستخلص النتائج الضرورية وتعزز النظام الحالي .

إن عمليات التفتيش التي قامت بها لجنة الامم المتحدة الخاصة في العراق ، والتي تشارك فيها سويسرا بخبراء ، أمدتنا بمعلومات قيّمة في هذا المضمار .

إن المسؤولية الاساسية لرصد صادرات المواد الحربية والمنتجات التي تستخدم في تصنيع أسلحة التدمير الشامل ، إنما تقع بالدرجة الاولى على عاتق الدول .

في ٢٤ أيلول/سبتمبر من هذا العام أعلن السيد رونالد دوما ، وزير خارجية فرنسا ، في الجمعية العامة أن بلاده تعتزم من الآن فصاعدا احترام الضمانات بالكامل فيما يتعلق بجميع الصادرات المتصلة بالقوة النووية .

وفي اليوم التالي أعلن السيد دوغلاس هيرد وزير الخارجية البريطاني من المنصة ذاتها أن حكومته أيضا تعتزم تطبيق سياسة ضمانات ذات نطاق شامل .

لقد أحيطت بلادي علما بكل من البيانين برضا بالغ . وقد قررت ، بدورها ، في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر تطبيق نفس سياسة الرصد الشامل للصادرات النووية الى البلدان غير الحائزة للاسلحة النووية . ولن يصرح من الآن فصاعدا بمثل هذه الصادرات إلا إذا كانت كل مؤسسات الدول المستوردة وأنشطتها النووية خاضعة لضمانات الاستخدام السلمي للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

غير أن سياسة الضمانات الشاملة لن يكون بمقدورها أن تسهم اسهاما كاملا في عدم انتشار الاسلحة النووية إلا اذا طبقتها جميع البلدان الموردة . ولذا فإننا ندعو البلدان الموردة القليلة التي لم تتخذ حتى الآن القرارات اللازمة في هذا الصدد الى أن تفعل ذلك هي أيضا .

وفي مجال الرقابة على الصادرات ، تعكف الحكومة السويسرية على اعداد قانون جديد من شأنه أن يتيح فرض رقابة أفضل على تصدير التكنولوجيات والمعدات التي يمكن أن يكون لها استعمال مزدوج أي يمكن استعمالها في الاغراض السلمية مثلما يمكن استعمالها في انتاج أسلحة التدمير الشامل ووسائل إيصالها . وبفضل هذا القانون سيكون بمقدور سويسرا أن تطبق نظام الرقابة على تقنيات القذائف تطبيقا كاملا .

لقد أوضحت حرب الخليج - اذا كان لايزال هناك احتياج الى ايضاح جديد - العواقب التي يمكن أن تنجم عن التسلح المفرط لإحدى الدول . ولذا فإن الدراسة التي أعدها فريق الخبراء الحكوميين المعني بسبل ووسائل تشجيع الشفافية في عمليات نقل الاسلحة التقليدية على الصعيد الدولي دراسة تأتي في أوانها تماما وتتضمن استنتاجات وتوصيات تستحق اهتماما بالغا . ومن دواعي سرورنا أن خبيرا سويسريا قد أسهم بصفة استشارية في تحرير هذه الوثيقة .

ومن بين توصيات فريق الخبراء ، نرى أن التوصية بإنشاء سجل عالمي وغير تمييزي في إطار الامم المتحدة لعمليات نقل الاسلحة التقليدية توصية مفيدة بوجه خاص للتوصل الى مزيد من الشفافية في هذا الميدان .

لقد اهتمت سويسرا دوما بتدوين واستحداث القانون الانساني الذي يحكم الصراعات المسلحة ، فلا غرو في أنها ما برحت تبدي قلقا مستمرا إزاء الاسلحة التي تسبب إصابات مفرطة . وفي هذا الاطار ، تشارك سويسرا في الجهود التي تبذلها بعض الدول في صدد أسلحة الليزر التي تستخدم ضد الافراد لتسبب العمى للعدو ، وفي صدد الاسلحة المسماة بالاسلحة الجديدة بوجه عام . ويلاحظ وفد سويسرا مع الارتياح أن هذه المسالة ستدرج على جدول أعمال المؤتمر العام المقبل للصليب الاحمر الذي سيعقد في بودابست في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر .

ويذكّر وفدي ، في سياق الأسلحة التي تسبب اصابات مفرطة أيضا ، بأنه قد استرعى مؤخرا انتباه الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف الى أن بوسعها أن تستخدم المنشآت التقنية بمركز تجارب الأسلحة التابع للادارة العسكرية الاتحادية في تسون ، اذا أرادت أن تختبر أسلحتها أو ذخيرتها الخفيفة .

إن بلدي يؤيد تأييدا نشطا أعمال مؤتمر نزع السلاح في جنيف . وإبرام اتفاق بشأن الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية أصبح يبدو قريب المنال للمرة الأولى . ونحن نرحب بوجه خاص بالمبادرة التي طرحها مؤخرا الرئيس الأمريكي بشأن تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية . ومع امكانية فتح جميع منشآت الصناعة الكيميائية التي تعتبر ذات قدرة على انتاج الأسلحة أمام عمليات التفتيش الدولية سيتسنى سد ثغرة هامة في نظام التحقق . ونأمل أن يتسنى سريعا حل المشاكل المعلقة ، وخاصة في مجال التحقق .

ومن المهام الهامة الأخرى المطروحة على مؤتمر نزع السلاح عقد اتفاق بشأن الحظر الكامل للتجارب النووية . ومؤتمر نزع السلاح يبدو لنا - بحكم تكوينه - الهيئة الوحيدة متعددة الأطراف القائمة الآن والمؤهلة للتفاوض بشأن هذا الموضوع . ولذا نأمل أن تُزود قريبا اللجنة الخاصة المعنية بالتجارب النووية بولاية تفاوضية في هذا الصدد . وفي هذه الأثناء ، ينبغي لفريق الخبراء العلميين الخاص المكلف بدراسة تدابير التعاون الدولي الرامية الى كشف وتحديد الأحداث الزلزالية ، الذي تشترك فيه سويسرا اشتراكا نشطا ، أن يواصل عمله .

وأود أن استرعي اهتمامكم الى أن سويسرا - التي تشارك بنشاط في أعمال مؤتمر نزع السلاح بصفة مراقب وباعتبارها البلد المضيف - قد قدمت في آذار/مارس الماضي طلبا تلتمس فيه أن تصبح عضوا كاملا في المؤتمر . وتأمل سويسرا أن يحظى طلبها هذا بالقبول .

المونسنيور توران (الكرسي الرسولي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

من دواعي سروري أن أراكم ياسيادة الرئيس تترأسون هذه اللجنة ، واسمحوا لي أن أتوجه اليكم بأحر التهاني على انتخابكم لهذا المنصب . إن انتماءكم الى الأمة البولندية يذكرنا بالدور الرئيسي الذي اضطلع به بلدكم مؤخرا في أوروبا . إن

بولندا والبولنديين كانا من أول من ساروا على درب "الحج نحو الحرية" الذي أتاح لقارة بأسرها أن تتحول تدريجيا الى مكان لم تعد فيه حقوق الشعوب مجرد ألفاظ مسجلة في النصوص الدستورية أو الدولية فحسب وانما أصبحت أيضا حقائق ملموسة .

وعندما أتأمل "ملحمة" الحرية هذه ، أفكر أيضا في الدرس الذي نستطيع أن نستخلصه منها : فمن الممكن تغيير المجتمع وجعله أكثر انسانية وديمقراطية وأليق بكرامة الانسان دون اللجوء الى العنف . فالكفاح المسلح والحرب لا يمكن أن يكونا وسيلتين مناسبتين لحل المشاكل الاجتماعية أو السياسية . وها نحن قد وصلنا الآن بصورة طبيعية الى الموضوع الذي تهتم به هذه اللجنة التي تعنى على وجه الخصوص بنزع السلاح .

منذ دورة العام الماضي ، شاهد العالم احتدام صراعات مدمرة ، وانني أفكر بصفة خاصة في حرب الخليج وفي الحرب التي تمزق الآن يوغوسلافيا .

إن أول ما يشعر به كل منا هو ، فيما يبدو لي ، الحزن والأسى . الحزن والأسى لتبيننا أن البشر لا يعرفون دائما كيف يستفيدون من عظات التاريخ . فبعد مأساة الحرب العالمية الثانية والحروب الاستعمارية وأزمتي الشرق الأوسط والشرق الأقصى كنا نتصور أن المسؤولين في الأمم قد فهموا أخيرا ما أكده البابا يوحنا بولس الثاني في ١٢ كانون الثاني/يناير من هذا العام حين قال : "إن السلم الذي يجيء على أسنة الرماح يحمل في طياته بذور عنف جديد" .

ونحن نعرف جميعا هنا للأسف المشاكل الانسانية والسياسية المستمرة في الشرق الأوسط والتي نأمل أن يسهم في حلها ، عن طريق الحوار والتفاوض ، مؤتمر السلم المزمع افتتاحه بعد أيام في مدريد .

كما نشهد بمرارة بالغة جبهة جديدة تفتح على الساحة الأوروبية ، ألا وهي هذا الجرح الدامي المتمثل في الحرب الأهلية التي تمزق يوغوسلافيا .

إن العملية التي استهلها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا عام ١٩٧٣ قد حظيت - في الوثيقة الختامية لعام ١٩٧٥ - بتوافق اراء ٣٨ بلدا حول عدد من المبادئ

التي ألهمت تطور العلاقات بين الامم الاوروبية ، ومن بين هذه المبادىء الالتزام بعدم اللجوء الى الحرب أبدا لحل الخلافات . ونحن نرى اليوم ، في هذه اللحظة ذاتها ، هذا الانجاز العظيم للسلوك الدولي ينتهك على أيدي شعوب أوروبية تربطها أواصر الجوار بحكم الجغرافيا والتاريخ .

ولهذا فان نزع السلاح ليس بأي حال من الاحوال مسألة نظرية بحتة بل هو ضرو يتوقف عليها بقاء عالمنا . وتكفينا تجربة هذه الشهور الماضية لكي نرى عقم ووحش الحرب في حد ذاتها . وقد تكلم الكرسي الرسولي من جانبه ، ومازال يتكلم بنفس الرو مع الجميع ، مؤكدا أن الحرب بكل ما تنطوي عليه من الوسائل المدمرة التي تتيحه التكنولوجيا الحديثة ، لن تؤدي الى حسم المشكلات التي تقوم بين الشعوب حسم نهائيا . ولا تقتصر الأعمال العسكرية اليوم على من يحاربون وحدهم ، بل انها سرعا ما تتحول الى أعمال تجري على مستوى اقليمي ، وقد تشمل العالم بأسره أيضا والقدرة التدميرية التي تنطوي عليها الاسلحة الموجودة حاليا في استطاعتها تدمير البنية الاساسية لبلد بأسره وحرمان السكان المدنيين من الموارد الحيوية لبقائهم على قيد الحياة ، الى جانب ما يترتب عليها من آثار بيئية ، وكل هذه عوامل جديرة بالدراسة قبل الاقدام على ما يمكن أن يسمى مغامرة غير مسؤولة . وفي كل الاحوال هن ضرورة مطلقة لاستنفاد جميع الوسائل السلمية التي يتيحها القانون الدولي للجميع للتوصل الى حلول تليق بالانسانية قبل شن أي نوع من الحروب . ومن الضروري دائما الاحتكام الى العقل فيما إذا كانت الشرور التي ستنجم عن الحرب تتناسب مع الاهداف التي اتخذ قرار الحرب من أجل تحقيقها في المقام الاول .

وهكذا وضع مجتمع الأمم عبر السنين ثقته في الردع النووي . وكان احتمال استعمال هذا السلاح الذي يتسم بقدرة تدميرية خاصة باعثا على الرعب بحيث لم يجرؤ أحد على استخدامه . ولكننا في هذه الحالة نتكلم عن حل يائس ، يتمثل في عدم نشر الحرب وليس في احلال السلم .

ويميل المناخ الدولي السائد حاليا الى التشجيع على الحوار والثقة المتبادلة ، وبذلك يصبح الاستمرار في سياسة الردع النووي تصرفا مطعونا فيه بدرجة متزايدة . ثم إن المعاهدات الحالية لنزع السلاح تسعى عن حق الى خفض الردع النووي الى أدنى مستوى والى بناء المزيد من الثقة .

وأود أن أكرر هنا ما أكده البابا يوحنا بولس الثاني في أحدث منشور بابوي له بعنوان "السنة المئوية" :

"فلنقل لا الآن والى الابد للحرب التي تدمر أرواح الابرياء ، وتعلم الناس كيف يقتلون ، وتلقي في خضم الاضطراب بأرواح القتلة أنفسهم ، وتخلف آثارا من الغضب والكراهية ، فتزيد بذلك من صعوبة التوصل الى حل عادل لذات المشاكل التي أدت أصلا الى اشتعال الحرب . وكما حدث على مستوى الدولة الواحدة حين أخلى نظام الأخذ بالثار والانتقام مكانه لحكم القانون ، ينبغي أن تتخذ الآن خطوة مماثلة الى الامام وعلى وجه السرعة على مستوى المجتمع الدولي" .

ولهذا يرى الكرسي الرسولي أن الجهود المبذولة في سبيل نزع السلاح ينبغي أن تحظى بالاولوية لدى قادة الامم . ومن ثم كان التوقيع على معاهدة تخفيض الاسلحة الاستراتيجية (ستارت) بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في تموز/يوليه الماضي باعثا على السرور . كما أحاط الكرسي الرسولي أيضا علما بالقرار الذي اتخذته الدولتان النوويتان العظميان الرئيسيتان بازالة أسلحتهما النووية المتوسطة المدى . وهذه بوادر ينبغي أن تكون مدعاة لامتنان البشرية . ونأمل أن يتم التوصل بسرعة الى اتفاق حول ابرام اتفاقية عالمية شاملة قابلة للتحقق بشأن حظر الاسلحة الكيميائية .

إن خفض القوات التقليدية في أوروبا ، الذي اتفق عليه في إطار المعاهدة التي وقعت في باريس في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ واعتماد تدابير لبناء الثقة والامن ملزمة للدول المشاركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، هما خطوتان مماثلتان في الاهمية أيضا ويحسن أن يمتد نطاقهما الى جهات أخرى من العالم . وقد حقق الاوروبيون في الواقع ابتكارات في هذا المجال بفضل ثلاث تقنيات فهناك أولا تدابير التحقق الفعالة وضبط النفس ، وثانيا ، التقدم في خفض التسلح ، وثالثا سياسات التعاون والثقة . وينبغي أن تتخذ هذه الاجراءات نموذجا يحتذى لان المفهوم الحديث للامن يقوم في الاساس على الوقاية أكثر مما يقوم على العلاج .

ونظرا لاننا ندرك ونحن في ختام هذا العام ١٩٩١ المخاطر الكامنة في الافراط في التسلح ، يتعين علينا أن نبرز بعض الاخطار الرئيسية التي ينبغي معالجتها دون

توان ، وسوف أشير الى اثنين من تلك الاخطار . أولا ، في الوقت الذي نتكلم فيه عن نزع السلاح ، فإننا ماضون مع ذلك في تحديث الاسلحة النووية وغيرها من الاسلحة ، ويتم كل ذلك في الغالب على حساب رفاه الشعوب . ويتمثل الخطر الثاني في ازدهار تجارة الاسلحة ، وقد سمعنا أن العالم ينفق ١,٥ مليون دولار في كل دقيقة على شراء مواد عسكرية .

ويأمل الكرسي الرسولي دائما أن تتهيأ الظروف المناسبة لتحويل جوانب متزايدة من الميزانيات العسكرية لتمويل السياسات الانمائية والبيئية . ثم انه يمكن فعلا القيام بمبادرات ملموسة في هذا الميدان . فقد اقترح على سبيل المثال ايجاد سجل تثبت فيه عمليات نقل الاسلحة أو مبيعات السلاح .

والنقطة الاساسية هنا ، هي تبين ما إذا كانت تسوية المنازعات الدولية ستظل تتم باستخدام قوة السلاح .

لقد ظلت الامم المتحدة على مدى ٤٦ عاما تدعو بالحاح الى التذرع ، كما جاء في المادة ١ من ميثاقها :

"بالوسائل السلمية ، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي ، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي الى الاخلال بالسلم أو لتسويتها" .

وينبغي أن نكيل الثناء لهذا الهدف النبيل للامم المتحدة ، بل والاكثر من ذلك ، ينبغي أن توفر للامم المتحدة الوسائل التي تمكنها من أن تكون أكثر قدرة على المساعدة في التوصل الى حلول سلمية للمنازعات وفي مواجهة الطموحات العسكرية التي مازالت تهدد المجتمع الدولي .

وتود الكنيسة الكاثوليكية أن تكرر هنا بكل جوارحها وبكل ما لديها من خبرة تمتد عبر القرون في خدمة السلم ، قناعتها بأن الحرب ليست أمرا لا مناص منه . فالعدالة والتضامن واحترام الجار واحترام أفكار الآخرين والاختيار الحر والمشروع للشعوب هو الاساس الذي يرتكز عليه التعايش بين البشر . ومن هنا لا يمكن تحقيق نزع السلاح إذا لم تبذ جميع الحكومات الاحترام والتشجيع لحقوق الانسان وحرياته الاساسية ولحكم القانون .

ولذا ، فإن جهود نزع السلاح تكون من قبيل الخداع لو انها لم تقترن بالقضاء الفعلي على مظاهر الظلم وباحترام ما تبديه الشعوب من تطلعات عادلة إلى الحرية وتقرير المصير وإلى التمتع بالوطن والحياة الكريمة . هذه هي المهام التي يعد الاضطلاع بها في رأيي - شرفا للإنسان الفرد وللمجتمعات - والتي ينبغي أن يتفانى الجميع في أدائها بدلا من التعبئة لحروب مقبلة .

إن التصدي لما ينطوي عليه إقرار السلم من تحد هي مهمة منوطة بالمجتمع الدولي بأسره ، ومن شأن الظروف السائدة حاليا أن تمكننا من مجابهة ذلك التحدي .

وندعو أن تتوفر ، بفضل المناقشات التي تجري في هذه اللجنة والاهتمام الذي يبديه الخبراء ، الافكار الثاقبة والمبادئ التوجيهية التي تمكن المجتمعات وقادتها من الإقلال شيئا فشيء من الاعتماد على الاسلحة ، وتكريس الجهود على نحو متزايد لإقامة مجتمع أممي بمعنى الكلمة .

السيد كرافتشانكا (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية) : اسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، أن استهل كلمتي بالاعراب لكم عن خالص التهنئة على انتخابكم لتولي هذا المنصب الرفيع المنطوي على مسؤوليات كبار . وإن هذا لمبعث سرور خاص لنا بالنظر إلى انكم تمثلون بلدا مجاورا نسعى إلى تنمية ما تربطنا به من علاقات وثيقة وودية ، بلد اقمنا معه عبر قرون من الزمان افضل الصلات . وإنني لارجو لكم ولجميع أعضاء المكتب النجاح في ادائكم لمهام اللجنة .

في اعتقادي ، إنه يمكنني القول بثقة أن الدول الاعضاء في الامم المتحدة قد توصلت فيما بينها إلى توافق في الآراء بشأن تقييم المرحلة الراهنة من التطور العالمي ، التي تتسم بالتحول عن المواجهة إلى التعاون وبتوق الدول إلى إقامة نظام دولي جديد ينبني على مبادئ ميثاق الامم المتحدة . ومما يؤيد هذا التقييم الخطوات العملية الكبرى المتخذة في مجالات الامن الدولي ، ونزع السلاح ، وتسوية الصراعات الإقليمية ، وتعزيز دور الامم المتحدة في الشؤون العالمية . وتلك الخطوات تتخذ على الصعيدين متعدد الاطراف والثنائي وكذلك بناء على مبادرات تقوم بها الدول فرادى .

لقد أبرز العديد من المشاركين في مناقشاتنا الدائرة في هذه اللجنة أهمية تدابير مثل المعاهدة السوفياتية - الأمريكية لخفض الأسلحة الاستراتيجية ، والمبادرتين الأخيرتين لرئيسي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في مجال نزع السلاح النووي ، وكذا معاهدة القوات التقليدية في أوروبا . وعلى ضوء تلك الظروف ، تبدو الفكرة القائلة بأن سباق التسلح بدأ يتراجع نوعا ما أمام التسارع في عملية نزع السلاح فكرة صائبة .

ومما لا شك فيه ان علينا أن نواصل إيلاء أولوية عليا لتنفيذ مزيد من التدابير الحاسمة تحقيقا لنزع السلاح النووي ، وهي عملية لا بد أن تشارك فيها جميع الدول النووية . إننا نؤيد هذا النداء ، ونؤمن في الوقت نفسه ، بأن كل دولة يمكن ، بل وينبغي ، أن تسهم في عملية نزع السلاح النووي .

وتسعى بيلاروس إلى الإسهام اسهاما كاملا في حل المسائل المتعلقة بنزع السلاح . ولقد أخذ برلماننا على عاتقه مهمة تحويل جمهورية بيلاروس إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية وإلى دولة محايدة .

وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف الوارد في إعلان بيلادوس الخاص بسيادة الدولة والصادر في العام الماضي ، طرحنا مبادرة تدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية تتألف من دول البلطيق الثلاث وأوكرانيا وغيرها من الدول التي قد ترغب في الإنضمام إلى تلك المنطقة .

وأثبتت أحداث العام الماضي صحة تقديرنا عندما طرحنا مبادرتنا . ولقد حان الوقت لإتخاذ الخطوة التالية المتمثلة في إجراء مشاورات مستفيضة مع جميع الأطراف المعنية بشأن التدابير الملموسة المتعين إتخاذها لإنشاء المنطقة المذكورة ، وكذا بشأن اجراءات وطرائق وخطوات وضعها في القالب الصحيح وفقا للقانون الدولي . ونحن على استعداد لخوض تلك العملية .

لقد تساءل الكثيرون من المندوبين في اللجنة ، في قلق ، عما سيكون عليه التصرف في الأسلحة النووية الموجودة في أراضي جمهوريات منفردة من جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا . وفي هذا الصدد ، نود أن نوضح أن جمهورية بيلاروس لا تسعى إلى

حيازة أي أسلحة نووية ، وإنها تنظر في إمكانية الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار والتخلص من الأسلحة النووية الموجودة في أراضيها . فنحن لا نريد أن يقودنا القدر المحتوم في يوم ما إلى وضع لم يكن في الحسبان ، تأتي فيه نيران حرب نووية حرارية على الجميع ، نيران حرب تنتصر فيها قوى الشر على الخير . إن مصير القدرة النووية في أراضي بيلاروس - أي استخدامها ووزعها وإعادة وزعها والتحكم فيها - أمر لا يمكن ولا ينبغي البت فيه إلا بمشاركة جمهورية بيلاروس مباشرة وليس من وراء ظهرها . وهذا يصدق أيضا على سائر عناصر القدرة العسكرية في أراضينا . وفي رأينا أن هناك صلة مباشرة بين مفهوم السيادة وبين عنصر الأسلحة النووية . والواقع أن الإقرار الفعلي لمفهوم السيادة يتوقف على سرعة التخلص من هذا العنصر وعلى الصيغ المحددة لذلك .

ونحن نفهم ، بالطبع ، مدى تعقد ودقة المشاكل العسكرية والسياسية في هذا المجال ، وحقيقة أن حل تلك المشاكل يتوقف على الحالة في أوروبا بوجه عام والمواقف التي تتخذها بلدان أخرى .

هذا هو السبب الذي يجعل بيلاروس ترى أن هناك حاجة إلى إيجاد قنوات مناسبة للقيام بالعمل الدولي اللازم لبلوغ تلك الغاية . واستنادا إلى هذه الاعتبارات على وجه الخصوص ، طلبت بيلاروس في بداية العام الحالي من مؤتمر نزع السلاح أن يقبلها في عضوية تلك الهيئة الهامة . ويحدوني الامل في أن يحظى طلبنا هذا بالموافقة في وقت قريب .

تمر بيلاروس بمرحلة جديدة من مراحل ترسيخ وتطوير كيانها كدولة مستقلة . ففي ٢٥ آب/أغسطس من هذا العام أعطى مجلسها السوفياتي الاعلى المركز الدستوري لإعلان قيامها كدولة ذات سيادة ، واعتمد قرارا بشأن الاستقلال السياسي والاقتصادي لهذه الجمهورية . وفي ١٩ أيلول/سبتمبر قرر تغيير إسمها لتصبح "جمهورية بيلاروس" . وفي مستهل شهر تشرين الاول/اكتوبر من العام الحالي ، اعتمد مجلسها السوفياتي الاعلى إعلانا بشأن مبادئ السياسة الخارجية ، أكد فيه من جديد التزام بيلاروس بمبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة والصكوك الاساسية الاخرى في القانون الدولي .

وتتطلع جمهورية بيلاروس إلى الحصول على تأييد المجتمع الدولي لمبادراتها ، وتعرب عن استعدادها لإقامة تعاون يقوم على المنفعة المتبادلة في جميع المجالات ومع كل الدول المهتمة بذلك .

وأثناء هذه المناقشة قدم مندوبو الدول العديد من الافكار والمقترحات الهامة والبناءة التي تستهدف ضمان الامن الدولي ونزع السلاح . وكما نرى ، أدى الواقع السياسي لفترة ما بعد عهد المجابهة إلى تهيئة الظروف المؤاتية للنظر بشكل إيجابي في تلك الافكار بغية تنشيط الحوار المتعدد الاطراف بشأن مسائل نزع السلاح ، ومن الضروري الاستفادة إلى أبعد الحدود الممكنة من هذا الوضع ، وذلك بالتركيز على جوانب نزع السلاح التي يمكن فيها للجهود المتعددة الاطراف أن تحقق نتائج عملية كبيرة .

ويشاطر وفد بيلاروس رأي الوفود الاخرى التي دعت إلى الحظر الكامل لتجارب الاسلحة النووية وإبرام معاهدة مناسبة لذلك . ومما لاشك فيه أن عدم وجود حظر شامل لتجارب الاسلحة النووية أمر نشعر بفداحة إغفاله في تحرك المجتمع الدولي صوب تحقيق

نزع السلاح ، نظرا لان تنفيذ مثل هذا الحظر سيجعل بالامكان وقف التحسين النوعي للاسلحة النووية ، وإزالة ما يحتمل أن يكون أهم حافز للتنافس النووي . وسيمثل وقف تجارب الاسلحة النووية وحظرها إسهاما كبيرا في تعزيز نظام عدم الانتشار . إن تحويل معاهدة موسكو لعام ١٩٦٣ ، التي تحظر تجارب الاسلحة النووية في البيئات الثلاث ، إلى صك شامل يعد من أهم السبل التي تؤدي إلى تحقيق الحظر الكامل لتجارب الاسلحة النووية ، الهدف الذي طال أمده . وتدعو جمهورية بيلاروس إلى إجراء المزيد من الدراسة في هذا السبيل ، مع مواصلة الجهود في المجالات الاخرى . ونحن نرحب بقرار الاتحاد السوفياتي بإعلان وقف طوعي لتجارب الاسلحة النووية لمدة عام ، وندعو في الوقت نفسه الدول الاخرى الحائزة للاسلحة النووية لان تحذو نفس الحذو ، لان ذلك سيؤدي بالتاكيد إلى تيسير إحراز التقدم صوب الحظر الكامل لتجارب الاسلحة النووية . ونرى انه يتعين على مؤتمر نزع السلاح أن يركز اهتمامه على هذه المسالة بشكل أنشط .

في السنوات الاخيرة أخذت مشكلة عدم انتشار الاسلحة النووية ، والانواع الاخرى من أخطر الاسلحة وتكنولوجيات انتاجها ، تكتسي خطورة خاصة . إن القدرات الاقتصادية والتكنولوجية المتعاظمة للدول ، التي تقترن بصراع إقليمي مثار اهتمام متواصل أو مستجد ، وخصوصا الاعمال العدوانية التي تقوم بها دول معينة ، كالاعمال التي وقعت في الخليج الفارسي ، تستدعي من الامم المتحدة إيلاءها الاهتمام المتروي العاجل . وقد تقدمت دول عديدة بالفعل بمقترحات محددة في هذا الصدد . ومن الاقتراحات التي نعتبر أنها قدمت في وقت مناسب جدا بشكل خاص الاقتراح المقدم من بلدان كثيرة للشروع في عام ١٩٩٣ ، بالاعمال التحضيرية لمؤتمر عام ١٩٩٥ الاستعراضي لاطراف معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، الذي يمكن أن يعطي المعاهدة المركز القانوني لاتفاق يسري لمدة غير محددة .

ويدخل حظر الاسلحة الكيميائية أيضا في نطاق مسؤولية الامم المتحدة . وقد أحرز بعض التقدم هذا العام في مؤتمر نزع السلاح نحو صياغة اتفاقية لحظر الاسلحة الكيميائية والقضاء عليها . ونأمل في أن يتم التوصل إلى اتفاق كامل حول نص تلك الاتفاقية بحلول منتصف عام ١٩٩٢ . وترى بيلاروس ، بوصفها من الدول المشتركة في تقديم

مشروع القرار حول هذه المسألة ، أنه من المناسب أن تدعو الجمعية العامة مؤتمر نزع السلاح كي يستكمل عمله بشأن هذه المسألة في أسرع وقت ممكن . إن أهمية حظر الأسلحة الكيميائية تتضح بشكل متزايد في الوقت الحاضر . إن بيلاروس التي استخدمت الأسلحة الكيميائية في أراضيها خلال الحرب العالمية الأولى مما كبدها خسائر فادحة في الأرواح بلغت الآلاف في منطقة بحيرة ناروتش تهتم بشدة بضمان عدم حدوث ذلك مرة أخرى في أي مكان من العالم .

ومما يبعث على الارتياح العمل الذي أنجزه المؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة البكتريولوجية ، وخصوصا فيما يتعلق بحل مشاكل المراقبة وتحقيق قدر أكبر من الصراحة والاطمئنان ، الأمر الذي سيؤدي دونما شك إلى تعزيز أعماله الناجحة في النهوض بنظام حظر هذه الأسلحة الفتاكة .

ومن المسائل الهامة أيضا تخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية . وتعتبر المعاهدة الخاصة بتخفيض القوات المسلحة التقليدية في أوروبا خطوة لم يسبق لها مثيل في هذا الصدد . وقد أدت هذه المعاهدة ، التي وقعتها ٢٢ دولة أوروبية في العام الماضي ، بالاضافة إلى النهج الجديدة للتعاون في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، إلى إعطاء نوعية جديدة للعلاقات بين الدول ولصيانة الأمن في تلك القارة . إن بيلاروس ، التي تتركز في أراضيها حشود ضخمة للغاية من القوات المسلحة ، مهتمة غاية الاهتمام بالتنفيذ الفوري لأحكام تلك المعاهدة وبإحراز المزيد من التقدم في ذلك المجال .

يتعين علينا أن نعمل من أجل التصديق السريع على المعاهدة .

وفي ظل الظروف الراهنة ، لا نرى أية عقبات جدية أمام اعتراف المشاركين في عملية هلسنكي بحقائق العالم الجديدة . ولا نرى أي سبب يحول دون مضيها قدما ، على أساس مساهمة بيلاروس على قدم المساواة ، في جهودها الهامة التي ستحدد مستقبل القارة من جوانب عديدة . وستتاح فرصة مناسبة لذلك عندما يجتمع أعضاء مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا على مستوى وزراء الخارجية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ .

أكد وفد بيلاروس بشدة في دورات الجمعية العامة السابقة على الحاجة إلى التحول في أماكن عديدة ، من بينها هيئات الامم المتحدة ذات الصلة ، صوب اتفاق عملي بشأن معايير ومقاييس للمذاهب والهياكل العسكرية الدفاعية المحضة . وهذا هو السبب الكامن وراء ترحيبنا الحار بالحوار المتعدد الاطراف بشأن هذه المسائل ، الذي استهل في إطار الامم المتحدة . ونرحب أيضا بإعداد فريق الخبراء التابع للامم المتحدة دراسة عن المفاهيم الدفاعية .

ونشدد ثانية على الفكرة التي أعلنها وفدي قبل عام تقريبا ، وهي أن موضوع التسلح والبيئة موضوع ملح للغاية ، ونأمل أن تدرس الامم المتحدة إمكانية الاتفاق بشأن خطوات يضطلع بها في هذا الميدان .

لم يحاول وفد بيلاروس في بيانه التطرق إلى جميع القضايا الرئيسية المتصلة بنزع السلاح . ونحن نرى أن ما تمس الحاجة إليه الآن هو التركيز على وضع خطوات عملية في مجال نزع السلاح ، ومحاولة إشراك جميع الدول في عملية نزع السلاح وتعزيز طرق ووسائل الامم المتحدة في ميدان النشاط هذا البالغ الاهمية .

السيد الجديع (المملكة العربية السعودية) : السيد الرئيس ، يسر وفد بلادي أن يتقدم بالتهاني المخلصة لانتخابكم لرئاسة اللجنة الاولى للجمعية العامة . كما نود أن نعرب عن تهانينا لهيئة المكتب . إننا على يقين انه بفضل ما تتمتعون به من خبرات ممتازة وحكمة فإن اجتماعات هذه اللجنة سوف تسفر عن نتائج مثمرة .

مما لاشك فيه أن هذه اللجنة قامت وتقوم بجهود أساسية لا غنى عنها في تعزيز السلام والأمن الدوليين خصوصا في هذه المرحلة . وان هذا المحفل الدولي يسهم اسهاما فعالا في بلورة المواقف الجماعية التي تتوخى الوصول إلى نتائج عقلانية يكون لها تأثيرها الايجابي في خلق بيئة دولية سلمية تحقق الاهداف النبيلة التي من أجلها أنشئت هذه المؤسسة الدولية .

يمر العالم بمرحلة جديدة يشهد فيها النظام الدولي تحولات هامة في أسسه وتوجهاته لم يسبق لها مثيل منذ الحرب العالمية الثانية . والتوجه نحو إقامة نظام عالمي جديد يعتمد على مبادئ الامم المتحدة ويستند في أسسه على الشرعية الدولية .

بينما كان العالم يستبشر خيرا بهذه المرحلة الجديدة ويتطلع إلى أن يكون عنصر التوازن الطابع العام للعلاقات الدولية المعاصرة ، ويفتح افاقا جديدة تنعكس على معظم العالم ، بحيث يمكن تجاوز عشرات الماضي وما صاحبها من مآس في ظل هذا التفاؤل ، خصوصا ونحن نقف على أعقاب عصر جديد يبرز حرص شعوب العالم كافة على ضرورة حل خلافاتها بالطرق السلمية ، ونبذ استخدام العنف والسعي نحو تحقيق المصالح الوطنية والدولية بالحوار والتفاهم والعمل البناء - فاجا النظام العراقي العالم بأسره بقيامه باحتلال دولة الكويت مخالفا كافة المواثيق الدولية والاعراف الدبلوماسية ، ومهددا السلام والامن إقليميا ودوليا ، ومحدثا شرخا عميقا في صرح الامة العربية التي كانت تتجه نحو الوحدة بعد الفرقة ، والتجمع بعد التشتت ، ونحو تقارب فكري وذهني وعاطفي شامل .

والآن ، وبعد أن وفق الله سبحانه وتعالى جهود المجتمع الدولي في دحر العدوان وفي إفشال مخططات الغدر والشر والتآمر ، فإن المملكة العربية السعودية ، شأنها في ذلك شأن بقية المجتمع الدولي ، تؤكد على ضرورة تنفيذ العراق لجميع قرارات مجلس الامن تنفيذا كاملا لضمان عدم تكرار هذه الكارثة الدولية .

إن التطورات الإيجابية في العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي ، واتجاههما نحو الحد من أسلحة الدمار الشامل لهو أمر يجعل المرء أكثر اطمئنانا . وإن العالم يسعد برؤيتهما يتجهان نحو تدعيم السلام والتعاون بدلا من

الحرب والمواجهة ، وتوازن المصالح بدلا من توازن الرعب . وفي هذا السياق ، تود المملكة العربية السعودية أن تحيي المبادرة بعيدة المدى التي أعلنها الرئيس جورج بوش مؤخرا واستجابة الرئيس ميخائيل غورباتشوف رئيس الاتحاد السوفياتي لهذه المبادرة بشأن تخفيض الاسلحة النووية . إن هذه المتغيرات التاريخية تدفع بالعالم لكي يتطلع إلى آفاق جديدة تكرس فيها موارده نحو التنمية الدولية .

وانسجاما مع سياسة المملكة العربية السعودية النابعة من حب السلام ، فقد بادرت بالانضمام إلى معاهدة حظر الاسلحة النووية ، والتزمت بنصوصها وعملت بشكل دؤوب على حث المجتمع الدولي على التخلي عن الاسلحة الكيميائية والجرثومية واسلحة الدمار الشامل بكافة اشكالها .

لقد عبرت المملكة العربية السعودية وعلى اكثر من صعيد عن تاييدها المطلق للمبادرات الهادفة إلى جعل منطقة الشرق الاوسط بأكملها منطقة خالية من الاسلحة النووية ، وأن على جميع دول هذه المنطقة ، لاسيما التي تمتلك القدرات النووية ، أن تنضم إلى الجهود الدولية في حظر الاسلحة النووية وجميع اسلحة الدمار الشامل عن هذه المنطقة .

لقد عانت منطقة الخليج الحيوية في العقد المنصرم وبداية هذا العقد من ظروف مؤلمة تمثلت في حربين أولاهما الحرب العراقية الايرانية التي كانت لها انعكاسات سلبية تجاوزت في مضامينها وعواقبها البلدين المتحاربين لتمتد وتشمل بعض أهم المقومات التي بُني عليها أمن واستقرار المنطقة .

ثانيا الحرب التي جرها على المنطقة النظام العراقي باحتلاله دولة الكويت وبتهديده أمن وسيادة وسلامة دول المنطقة . وفي هذا السياق تود المملكة العربية السعودية أن تؤكد بأنها بذلت قصارى جهودها لتجنيب المنطقة هذه الحروب وليس بخفي أن حكومة بلادي لديها سياسة واضحة تنبع من ايمانها الثابت بوجوب تجنيب المنطقة أية صراعات سواء كانت اقليمية أم دولية . ويعلم القاصي والداني بأننا لم نكن قط مصدرا للتهديد أو العدوان لأية دولة أخرى وذلك من واقع رفضنا لمنطق القوة في العلاقات الدولية .

ان الدرس المستفاد من أزمة الكويت هو أن الخطر الحقيقي لأمن الخليج كان مصدره اقليميا لا دوليا . وأن هذا الامر يستلزم مراعاة واحترام دول المنطقة للمواثيق الدولية ومبادئ القانون الدولي . ان احترام سيادة واستقلال كل دولة لا يبعد المنطقة عن التوترات فحسب بل يسهم في تعزيز الثقة ويدل على سياسة حسن الجوار واثبات النوايا الطيبة .

إن التعامل المخلص يفتح آفاق التعاون السياسي والاقتصادي والتجاري وغيره . إذ أن هذا التعاون يتفق مع أهداف وتطلعات أبناء المنطقة نحو الاستقرار في إطار سياساتها واستقلالها في اتخاذ الاجراءات اللازمة التي تكفل تحقيق مصالحها وأمنها وسلامتها . وانطلاقا من هذه المفاهيم ، ورغبة في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة ، سعت المملكة العربية السعودية والدول الاعضاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية في وضع ترتيبات مع جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية والتي تبلورت في حقيقة اعلان دمشق كإطار عام يوطد العلاقات ويدعم التنسيق فيما بينهم على كافة الاصعدة ويتسق مع ميثاق جامعة الدول العربية والامم المتحدة . كما أن تطورات العلاقات الايجابية بين دول مجلس التعاون وجمهورية ايران الاسلامية والجهود المبذولة

لتنميتها سيمكّن من الوصول الى مرحلة مستقبلية تشكل نقلة نوعية في طبيعة العلاقات بين دول منطقة الخليج وأن ثمار التعاون والاخاء لا بد وأن ينعكس على استقرار وأمن المنطقة ورفاهية شعوبها .

يحدونا الامل ، ونحن نقف على اعتاب عصر جديد يأخذ فيه الحد من التسلح الاولوية في العلاقات ما بين الدول ، أن تحظى القضايا الاقتصادية الدولية بثمرة هذه الاتجاهات . واننا نأمل أن تنعكس هذه الاتجاهات على المساهمة في ازدياد التنمية الدولية نتيجة لتوفير مبالغ طائلة من التسلح الذي كان السمة الرئيسية لمرحلة الحرب الباردة .

إن اهتمام المملكة العربية السعودية بالمشاكل الاقتصادية ومسائل التنمية ينطلق من كونها بلدا ناميا ويدرك من واقع التجربة معاناة معظم دول العالم في تحقيق تطلعات شعوبها نحو مستقبل زاهر . لذا فانها سعت للاسهام ، وبشكل فعّال ، في تسخير مواردها للتخفيف من مشاكل التنمية التي تواجهها الدول النامية . وانطلاقا من هذا الشعور فقد بادرت المملكة العربية السعودية باستمرار ، بمد يد العون غير المشروط الى تلك الشعوب الصديقة لكي تستطيع السير في مرحلة البناء .

ان الامن بين الشعوب لن يتحقق بنشر الحروب والدمار وزرع الفتنة . ان التضامن الدولي أمر مطلوب في وقتنا الحاضر . فهذا التضامن لا بد أن يكون وليد النوايا السليمة ، لانه لا يمكن أن يتحقق اذا كانت النوايا الخفية أعظم من المكشوفة . إن الامن هو حصيلة الثقة ، والثقة نتاج التضامن ، والتضامن هو وليد المصداقية ، وبدون هذه البديهيات لا يمكن أن يستتب الامن والسلام الدوليان وأن يكرّس التضامن .

اننا جميعا ، كدول ، تقع علينا أعباء تحمل مسؤوليات ضمان مستقبل يتفادى أخطاء الماضي وعثراته . إن علينا تكريس جهودنا جميعا لضمان مستقبل يسوده السلام والاطمئنان والثقة والتفاهم ، وذلك عن طريق التمسك بالمواثيق الدولية ، وبمبادئ وأهداف هذا المحفل الدولي ، تحقيقا للامن وترسيخا للسلام .

السيد كونيك (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما ذكر وفد بولندا في بيانه السابق في وقت مبكر من هذا الاسبوع ، نود الآن أن نعلق بايجاز على بعض المشاكل التي تناولها تقرير مؤتمر نزع السلاح هذا العام (A/46/27) . إن التقرير طويل كما كان في الماضي ويغطي نتائج عمل مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩١ .

وتبين القراءة المتأنية للتقرير إن عملية المفاوضات في جنيف تأثرت بالتغييرات الجذرية التي تجرى الآن على الساحة الدولية خاصة فيما يتعلق بمفاوضات الاسلحة الكيميائية . ويظهر التقدم الكبير الذي أحرز في عام ١٩٩١ في عمل اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية في "الهيكل الدولي لاتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية" . (A/46/27 ، ص ٧٤) . ويرحب وفدي بهذا الدليل الملموس على التقدم المحرز في عمل مؤتمر نزع السلاح .

لقد أعطت مبادرة الرئيس بوش زخما نشطا لمفاوضات الاسلحة الكيميائية ، وبصفة خاصة لالتزام الولايات المتحدة بأن تدمر دون شرط جميع مخزوناتها من الاسلحة الكيميائية في ظرف ١٠ سنوات من بدء نفاذ الاتفاقية ، والامتناع عن استخدام الاسلحة الكيميائية ضد أية دولة ولاي سبب بما في ذلك الانتقام .

وترحب حكومة بلادي بهذه المبادرة ترحيبا حارا ويجب ألا يضيع الزخم الذي أضافته هذه المبادرة لعملية المفاوضات . ونرى أنه لا بد من بذل كل جهد ممكن لتنفيذ الولاية المقررة ، في صيغتها المعدلة ، لمؤتمر نزع السلاح في مفاوضات الاسلحة الكيميائية وذلك بغية تحقيق اتفاق نهائي بشأن الحظر الكامل والفعّال لاستحداث وانتاج وتخزين واستعمال الاسلحة الكيميائية وتدمير تلك الاسلحة وذلك في غضون عام ١٩٩٣ .

ووفقا لما ورد في التقرير قيد البحث ، اتخذت بالفعل في هذا العام خطوات هامة في هذا الاتجاه . ويحضرني هنا أولا وقبل كل شيء اشتمال نطاق الاتفاقية المقبلة على حكم بالحظر الكامل لاستخدام الاسلحة الكيميائية ، ومفهوم سحب ٢ في المائة من المخزون الامني ، وقبول مدة عشر سنوات كأجل نهائي لتدمير الاسلحة الكيميائية ومنشآت انتاجها .

لقد استكمل هيكل مشروع الاتفاقية باضافة المادتين العاشرة والحادية عشرة .

وتتعلق احكامها على التوالي بالمساعدة في حالة التهديد باستخدام الاسلحة الكيميائية او استخدامها ، والتطوير الاقتصادي والتكنولوجي ، والتدابير اللازمة لمعالجة حالة ناشئة وكفالة الامتثال ، بما في ذلك الجزاءات واجراءات التعديل وتسوية المنازعات . وبالاضافة الى ذلك ، فإن التقدم بشأن القضايا القانونية والمؤسسية ، بما في ذلك مسالة الولاية والسيطرة البالغة التعقيد ، يمهد السبيل أمام حل المشاكل الاخرى في هذا المجال أيضا .

وثمة مسالة لا تزال بدون حل وتتعلق بالتحقق . فما من شك في أن مفتاح نظام التحقق الفعّال يكمن في وجود اتفاق بنظم عمليات التفتيش بناء على التحدي . ونرى أن هذا المفهوم للتفتيش يمثل جيلا جديدا من تدابير التحقق . ان مفهومي الانفتاح والشفافية في القضايا العسكرية قد اكتسبا أيضا في السنوات الاخيرة مكانا هاما بشكل متزايد في جهود نزع السلاح . وبالنظر الى المناخ الدولي المتحسن ، وخاصة كون التناحرات والمواجهة القديمة قد تحولت الى تعاون ، ينبغي أن يكون من الاسهل كثيرا الآن استطلاع امكانية اجراء تحقق ينطوي على قدر أكبر من التدخل مما كان متصورا قبل بضعة سنوات . وهذا ليس في صالح التنفيذ الفعّال للاتفاقية في حد ذاتها فحسب وانما أيضا في صالح التحقق الفعّال من اتفاقات نزع السلاح المستقبلية . ويمكن للتفتيش بناء على التحدي أن يشكل استجابة وافية للشواغل الامنية للدول التي ستصبح في المستقبل أطرافا في اتفاقية الاسلحة الكيميائية . اننا لا نغفل مسائل مشروعة مثل كيفية منع اساءة استخدام الاجراءات وحماية المعلومات الحساسة التي لا علاقة لها بالاتفاقية . ونرى أن أفضل أسلوب لحل هذه المشاكل يكمن في استحداث اجراءات ملائمة يقبلها الجميع . إن المواد التي تجمعت لدينا عبر سنوات طويلة من المفاوضات تجعل هذه المهمة قابلة للتنفيذ تماما لقد آن الاوان الآن لوضع الصيغة النهائية لاحكام واجراءات التفتيش بناء على التحدي . والرأي المدروس لوفد بولندا أن هذه المهمة هي أكثر المهام الحاحا اذا كنا نريد بالفعل اكمال الاتفاقية بحلول عام ١٩٩٣ .

وترحب بولندا بالتقدم المحرز فيما يتعلق باجراءات التحقق من الصناعة الكيميائية . ان التوسيع في أنشطة التحقق بحيث تشمل "المنشآت المدرجة في الجدول ٣"

فضلا عن "المنشآت ذات القدرة" يزيد من ثقتنا في عدم استخدام الصناعة الكيميائية لاغراض تحظرها الاتفاقية . ويجب علينا في الوقت ذاته أن نجد آلية انتقاء مناسبة لكي نتوصل الى نظام يحقق فعالية التكاليف ويكون محكما تمام الاحكام دون اخلال بعنصر الردع الذي هو عنصر أساسي اذا أردنا أن يكون التحقق مجديا . وبالنظر الى العدد الكبير من المنشآت التي يمكن أن تغطيها عمليات التفتيش الموقعي في نطاق المادة السادسة ، فإن الحل الوحيد هو التفكير في اسناد دور للدول الاطراف في عملية الانتقاء . ومن شأن التنفيذ السلس والفعّال للاتفاقية أن يساعد على تهدئة المخاوف الحالية بشأن احتمال ظهور منازعات مترتبة على الدور المسند للدول الاطراف في تحديد المنشآت التي ينبغي تفتيشها . وبخلاف أحكام التحقق المذكورة ، هناك مسائل أخرى لا بد من تسويتها ، كالتشكيل والوظائف وسلطات اتخاذ القرارات في المجلس التنفيذي وتمويل المنظمة التي ستنشأ . هذه مسائل هامة سيكون من الأيسر حلها بطريقة مقبولة لجميع الاطراف المعنية اذا ما تم الاتفاق أولا على نظام التحقق .

ووفد بولندا على ثقة من أن اللجنة الاولى ، بتوفر العزم السياسي الحقيقي على البحث الجاد عن حلول توفيقية معقولة ، سيكون بوسعها في الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة أن توصي بمشروع اتفاقية للحظر الكامل والفعّال لاستحداث وانتاج وتكديس واستخدام الاسلحة الكيميائية وتدمير تلك الاسلحة ، لطرحه على أعضاء الامم المتحدة للاعتماد والتوقيع . وسيكون هذا تتويجا لعملية بدأت منذ سنوات عديدة للقضاء على الاسلحة الكيميائية . وهذا العام ستقترح كندا وبولندا ، على اللجنة الاولى ، جريا على تقليد قديم ، مشروع قرار يحث مؤتمر نزع السلاح على بذل مزيد من الجهود لكي يتحقق هذا السيناريو أثناء عام ١٩٩٢ .

وحتى تكون اتفاقية الاسلحة الكيميائية فعّالة حقا يجب أن يتحقق الانضمام اليها على صعيد عالمي . ان مسؤولية تحقيق هذا الهدف لا تنحصر في الدول المشاركة في العملية التفاوضية . ولذلك يرحب وفدنا باعلانات النوايا الصادرة عن دول عديدة بما مفاده أنها ستصبح من الموقعين الاصليين على الاتفاقية . ومن المعروف أن بولندا قد أصدرت فعلا قبل هذا الاعلان . ونناشد الدول باصدار اعلانات مماثلة .

كما نرحب بالبيانات المتعلقة بسحب التحفظات على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، ونحث الدول التي لم تسحب تحفظاتها بعد أن تفعل ذلك في موعد أقصاه تاريخ بدء نفاذ الاتفاقية .

لقد تحدثت طويلا عن مسألة حظر الاسلحة الكيميائية . وهذا لا يعني بالطبع أن وفدنا لا يقدر أهمية البنود الاخرى المدرجة في جدول أعمال المؤتمر . فالقضايا النووية ، ولا سيما الجهود الرامية الى نزع السلاح النووي ، له بالفعل أهمية حيوية . وكما لاحظ وفد بولندا في بيانه الاول ، فإن تنفيذ معاهدة ازالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى ، والتوقيع على اتفاقية تخفيض الاسلحة الاستراتيجية ، والمبادرة الاخيرة بشأن الاسلحة النووية من جانب الرئيس بوش التي قابلها الاتحاد السوفياتي بالمثل ، هي دلائل على تغير عميق في هذا الميدان . اننا نرحب بهذه العملية ونثق بانها ستحسن بصورة ملموسة فرص تهيئة المناخ المنشود للنهج المتعدد الاطراف في معالجة مسائل نزع السلاح النووي . لقد كرّس مؤتمر نزع السلاح هذا العام اهتماما كبيرا لمختلف جوانب نزع السلاح النووي . وقد نجح في جهوده الرامية الى اعادة تشكيل اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية . والتقرير قيد النظر يبين أن المؤتمر هو محفل مفيد لاجراء حوار لتحديد أفضل وأجدى الطرق لمعالجة هذه المسألة . ونقدر بصورة خاصة العمل القيّم الذي اضطلع به فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في الترتيبات التعاونية لاكتشاف وتحديد الاحداث الاهتزازية ، الذي شاركت فيه بولندا مشاركة نشطة . وفي هذا الصدد ، تعتقد بولندا أن التجميد الانفرادي للتجارب النووية الجوفية ، الذي أعلن عنه مؤخرا الرئيس غورباتشوف ، سيعطي دفعة اضافية للعمل المستقبلي للجنة المخصصة . ومن المرغوب فيه أن يقابل هذا التجميد السوفياتي باستجابة ايجابية من جانب الدول النووية الاخرى .

ويرحب وفد بولندا كذلك بالتبادل المفيد للآراء في الاجتماعات غير الرسمية لمؤتمر نزع السلاح حول مسألة وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي وحول منع

نشوب الحرب النووية . ونرى أن هذه المناقشة قيّمة ، نظرا للتطور التدريجي للمفاهيم الخاصة بدور الاسلحة النووية في الحفاظ على الامن والاستقرار في العالم .

ويسعدنا أن اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي قد بدأت عملها في وقت مبكر بالمقارنة مع ما كان عليه الحال فيما مضى وأنها أجرت مناقشات مضمونية هامة . وبصورة خاصة ، يود وفدنا أن يسجل تقديرنا للعمل الذي تم في صدد المصطلحات المتعلقة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وبصدد التحقق المضاد للتوابع ، وبصدد تدابير بناء الثقة المتصلة بالانشطة الفضائية . ويعود الكثير من الفضل في ذلك الى أصدقاء الرئيس . ونرى أن هذا الاسلوب يتيح فرصة اضافية جديرة بالترحيب لتلمس مجالات تلاقي الآراء . كما نرى أن من الجوانب التي ينبغي أن ينظر فيها . فضلا عن تدابير بناء الثقة ، التدابير التعاونية الممكنة في استخدام الفضاء الخارجي للتحقق من نزع السلاح .

ونشاطر الرأي الوارد في الجزء الختامي من تقرير اللجنة فيما يتعلق بأهمية منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ودواعي العجلة في هذا الصدد . وبالتالي نؤيد توصيته باعادة تشكيل اللجنة المخصصة في بداية دورة عام ١٩٩٢ .

السيد بورتر (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لدي فقط بضع ملاحظات موجزة للغاية أجد لزاما عليّ أن أدلي بها . إن بيان الولايات المتحدة الذي ألقي في اللجنة في يوم الخامس عشر من هذا الشهر يتضمن فقرة تصف بايجاز ازالة الاسلحة ونظام التحقق المنصوص عليه في قرارات مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) ، و ٧٠٧ (١٩٩١) ، و ٧١٥ (١٩٩١) . وقد وردت في تلك الفقرة جملة ، ذكرت ، نتيجة لخطأ طباعي مؤسف في النص المعد ، إن برنامج الرصد الطويل الاجل بموجب ذلك النظام هو أن يمنع العراق من اعادة بناء أسلحته التقليدية . إن الاشارة الى "الاسلحة التقليدية" غير صحيحة بالطبع وينبغي أن يستعاض عنها بعبارة "أسلحة التدمير الشامل والقدرات على توجيه القذائف" .

ويرجو وفد الولايات المتحدة ايراد هذا التصحيح في المحضر الحرفي ذي الصلة لمداولات اللجنة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لامين اللجنة .

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ الممثلين بأنه حدث خطأ فني أثناء الطباعة فيما يتصل بقائمة أعضاء اللجنة الاولى ، كما وردت في الوثيقة A/C.1/46/8 . وبالتالي ، تتضمن الوثيقة معلومات خاطئة عن عدد من الوفود . وقد أبلغتني وحدة مراقبة الوثائق بالامانة العامة أن نصا ممحصا للوثيقة سيكون متاحا يوم الاثنين ، ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥